


| | |
|---|---|
| العنوان: | الوحدة و النسقية في فكر أبي الحسن الأشعري بين الإبانة و اللمع |
| المصدر: | مجلة الإبانة |
| الناشر: | الرابطة المحمدية للعلماء - مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية |
| المؤلف الرئيسي: | زروق، وسام |
| المجلد/العدد: | ع 1 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2013 |
| الشهر: | يونيو / رجب |
| الصفحات: | 132 - 150 |
| DOI: | 10.12816/0002390 |
| رقم MD: | 468958 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | IslamicInfo |
| مواضيع: | المعتزلة ، الفكر الإسلامي ، الأشعرية ، أبو الحسن الأشعري ، علي بن إسماعيل بن إسحاق ، ت. 324 هـ، الإنتاج الفكري ، نقد الكتب ، علم الكلام |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/468958 |

# الوحدة والنسقية في فكر أبي الحسن الأشعري بين "الإبانة" و"اللمع"

ذ. وسام رزوق[1]

## تقديـــم

يرى كثير من الباحثين في فكر أبي الحسن الأشعري، أن كتاب "اللمع" أوضح تمثيل لعمق الصورة العقلية التي استقر عليها آخر حياته، تلك الصورة التي بوأته المكانة الرفيعة بين أتباعه، وكانت السر في نجاح مذهبه، فجعل هؤلاء الباحثون "اللمع" في مقابل كتاب "الإبانة"، والذي عدوه تعبيرا عن الصورة "السلفية".

ومن ثم قاموا بتقسيم الفكر الأشعري بعد خلعه الاعتزال إلى مرحلتين اثنتين؛ مرحلة "اللمع" الذي جعلوه عنوانا للصورة العقلية الكلامية، ومرحلة "الإبانة" الذي جعلوه عنوانا للصورة النقلية السلفية، فأصبح كل من الكتابين انقلابا على الآخر، وتجاذبت الرجل المذاهب، وأخذ الباحثون -كل في نصرة مذهبه- يضع تأويلات وافتراضات ليستقيم له رأيه، بعضها متناقض، مما ساهم في إشاعة الغموض حول كثير من القضايا المرتبطة بفكر أبي الحسن الأشعري وتاريخه، لذلك كثر التشكيك في هذا المؤلف أو ذاك، وإن اختلف في تاريخ تأليفه، وبالتالي الخلاف حول مذهبه الذي استقر عليه قبل وفاته، وغيرها من الخلافات العميقة التي جعلت لكل فرقة حقيقة.

---

1- باحث في الفكر الكلامي الأشعري / وزان-المغرب.

ونحن إذا وقفنا على مسافة من هذه الأقوال المتضاربة، وخلعنا جلباب التعصب المذهبي، في محاولة لحسم بعض مادة هذا الخلاف، وإنزال الكتابين: "اللمع" و"الإبانة"، مترلتهما في النسق الفكري لأبي الحسن الأشعري، فلا بد من أن نمحص النظر في نصوص الأشعري في الكتابين، ونرجع إلى ما حكاه عنه الثقات من العلماء، ونتناول ذلك كله بالتحليل الموضوعي، حتى يتسنى لنا الحكم على سمات الفكر الأشعري، هل هو فكر يتسم بالوحدة والتناسق، يهتم ببسط مذهب أهل السنة وتفريعه، مع قابليته للتجديد بالمراجعة والتصحيح؟ أم هو فكر انقلابي، عرف أطوارا مختلفة، لا ارتباط بينها ولا امتداد؟

## أولا- فترة تأليف الكتابين: "اللمع" و "الإبانة"

إن محاولة تحديد فترة تأليف كتابي "اللمع" و"الإبانة" هنا، ليس لها علاقة بالجدل الحاصل بين أنصار الأشاعرة وخصومهم حول المذهب الذي استقر عليه آخر حياته، وإنما هي محاولة لفهم تطور النسق الفكري لأبي الحسن، والدوافع الذاتية التي اقتضت التغيّر الملحوظ في منهج الكتابين.

### أ – اللمع

نقل لنا ابن عساكر رحمه الله من كتاب "العمد" للأشعري ثبتا بكتبه التي ألفها قبل سنة 320هـ، ومن ضمنها كتاب "اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع"، كما ذكر كتبا عديدة ألفها بعد هذا التاريخ، وقبل وفاته سنة 324 هـ[1].

وذكر ابن عساكر رواية أبي بكر إسماعيل الأزدي، عن كيفية خلع الشيخ أبي الحسن للاعتزال، إذ «خرج إلى الجامع فصعد المنبر وقال:...فاستهديت الله تعالى، فهداني إلى اعتقاد ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده...ودفع الكتب إلى

1- "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر، ص: 128-136 نشر: حسام الدين القدسي، مطبعة التوفيق -دمشق- 1947.

الناس، فمنها كتاب "اللمع"، وكتاب أظهر فيه عوار المعتزلة، سماه بكتاب "كشف الأسرار وهتك الأستار"»[1].

تكشف هذه الرواية أن كتاب "اللمع" أول ما كتبه الأشعري، وقد تشبث بها كثيرون ممن يعتقدون أن الأشعري مات على عقيدة "الإبانة"، والتي هي -في نظرهم- نقيض مذهبه الكلامي في "اللمع".

وفي المقابل يرى بعض الباحثين، منهم محقق "اللمع" الدكتور حمودة غرابة، أن "اللمع" من آخر مؤلفات الأشعري، التي تحدد الوضع النهائي لما استقر عليه مذهبه، ويؤسسون لهذا الفرض بعاملين، أولهما نفسي، والثاني علمي[2].

فالنفسي يتجلى في كون الأشعري في "اللمع" أقل تحاملا وحماسة في الرد على المعتزلة، فلو كان حين تأليفه "اللمع" قريب عهد بالاعتزال، للمسنا نفسية الثائر على المذهب القديم، كما هو الحال في "الإبانة".

وأما العامل العلمي، فهو ما في "اللمع" من توسع في عرض الأدلة العقلية إلى درجة التعقيد أحيانا، والإحاطة بالمسائل، وهو ما يؤشر على أن "اللمع" كتب في وقت نضج فيه المذهب وأرسى أسسه.

في الحقيقة لا يمكن الاطمئنان إلى رواية الأزدي من أن الأشعري عرض كتاب "اللمع" على الناس رأسا بعد انخلاعه من الاعتزال، كما لا يمكن عد العاملين السابقين؛ النفسي والعلمي، دليلين حقيقيين على تحديد فترة تأليف "اللمع".

والذي نرتضيه رأيا، أن كتاب "اللمع" ألف بعد فترة من انخلاع الأشعري من ربقة الاعتزال، لاعتبارات أخرى، غير العاملين السابقين، وهي اعتبارات تسقط معها ضمنا رواية الأزدي.

---

1- نفسه، ص:39.

2- "اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع" لأبي الحسن الأشعري، ص:7 ، تحقيق حموده غرابة، مطبعة مصر: 1955.

فالعامل النفسي يمكن دحضه بسهولة، إذا علمنا أن كثيرا من الكتب التي ألفها الأشعري بعد سنة 320هـ، أي قبل أربع سنوات من وفاته، هي ردود على المعتزلة، ككتاب "نقض المضاهاة على الإسكافي في التسمية بالقدر"، و"كتاب في معلومات الله ومقدوراته أنه لا نهاية لها على أبي الهذيل"، و"نقض كتاب التاج على ابن الراوندي"، و"كتاب في متشابه القرآن"، جمع فيه بين المعتزلة والملحدين فيما يطعنون به في متشابه الحديث[1]، وغيرها من الكتب التي تدل من عناوينها على أن حماسة الرجل في الرد على أهل الاعتزال، لا تقل عن حماسته في كتاب "الإبانة"، وعليه لا يمكن الاعتداد بالعامل النفسي في تحديد فترة تأليف "اللمع".

وأما العامل العلمي القائم –عند من يراه– على دلالة "اللمع" على نضج المذهب الأشعري، ونهجه الموغل في العقلانية، فمدفوع أيضا إذا ما أثبتنا أن "اللمع" لا يمثل الصورة العقلية لفكر أبي الحسن الأشعري في أرقى تجلياتها، –وهو ما سيأتي بعد–، وإن كنا لا نمنع أن يكون ألف في فترة نضج فيها مذهبه.

إن كتاب "اللمع" ألف في وقت اشتهر فيه الأشعري كناصر لمذهب أهل السنة، وبعد أن صار له أتباع وأنصار، قد يخالفونه الرأي أحيانا، وبعد أن أخذ الأشعري يفكك بنية الأصول والقواعد التي قام عليها فكره الاعتزالي، وتمرس لما يقارب الأربعين عاما.

ويدل على أن "اللمع" ألف بعد اشتهار أبي الحسن الأشعري وذيوع مذهبه، أن الكتاب ألف بطلب من أحدهم، يقول الأشعري: «...أما بعد فإنك سألتني أن أصنف لك كتابا مختصرا، أبيّن فيه جملا توضح الحق، وتدمغ الباطل، فرأيت إسعافك بذلك»[2]، فقول الأشعري هذا يؤكد خطأ رواية الأزدي من أن الأشعري لما صعد المنبر معلنا رجوعه عن الاعتزال، ألقى إلى الناس كتاب "اللمع"؛ إذ كيف يطلب هذا السائل من الأشعري تأليف كتاب على طريقة أهل السنة والجماعة، وهو يعلم أنه على الاعتزال؟

---

1- نفسه، ص:135.

2- "اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع" لأبي الحسن الأشعري، ص:17.

ومما يؤكد كذلك أن "اللمع" ألف بعد اشتهار المذهب، تكرار قول الأشعري فيه: "ومن أصحابنا"، فتارة يذكر هؤلاء الأصحاب على أنهم وافقوه في مسألة، وتارة يذكرهم على أنهم خالفوه[1]، وهذا يدل على أن النقاش حول المسائل العقدية أخذ يتوسع داخل المذهب نفسه.

هذا ويستلزم نقض الأشعري لبنيته الفكرية الاستدلالية المؤسسة على أصول الاعتزال، بنية فكرية جديدة مغايرة تماما لسابقتها، وهذا ليس بالأمر الهين، ويتطلب وقتا وتمرسا، والتجلي الذي ظهر به فكر أبي الحسن الأشعري في "اللمع" لا يوحي بتاتا أن يكون أول كتبه، ولقد استحضر الأشعري هذه الصعوبة، ويظهر ذلك فيما رواه ابن عساكر من أن الأشعري رأى رسول الله ﷺ، فقال له: «يا رسول الله، كيف أدع مذهبا تصورت مسائله، وعرفت أدلته منذ ثلاثين سنة؟»[2].

وبالجملة، فكتاب "اللمع" ألف قبل سنة 320هـ، وليس هو أول ما ألفه الأشعري، ويزيد من تعضيد هذا الرأي أنه قامت قرائن تدل على أن "الإبانة" هي أول كتبه، وهذا ما سنبينه تاليا.

## ب - الإبانة

لا نملك دليلا قاطعا يحدد تاريخ تأليف كتاب "الإبانة"، أو يجزم بسبقية كتاب "اللمع" عليه، لكن تحليل بعض المواقف لأبي الحسن الأشعري، يصب في اتجاه تأكيد سبقية "الإبانة" على "اللمع".

فمن هذه المواقف ما رواه ابن عساكر بإسناد إلى الحسن بن محمد العسكري أنه قال: «كان الأشعري تلميذ الجبائي...وكان صاحب نظر في المجالس، وذا إقدام على الخصوم،

---

1- انظر في "اللمع" مثلا الصفحات: 81- 83-84-107.

2- "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري"لابن عساكر، ص: 41.

ولم يكن من أهل التصنيف، وكان إذا أخذ القلم يكتب ربما ينقطع، وربما يأتي بكلام غير مرضي...وكان أبو علي الجبائي صاحب تصنيف وقلم...وكان إذا دهمه الحضور في المجالس، يبعث الأشعري ويقول له: نب عني...فلما كان يوما حضر الأشعري نائبا عن الجبائي في بعض المجالس، وناظره إنسان، فانقطع في يده، وكان معه رجل من العامة فنثر عليه لوزا وسكرا، فقال له الأشعري: ما صنعتُ شيئا، خصمي استظهر علي وأوضح الحجة، وانقطعت في يده، كان هو أحق بالنثار مني. ثم إنه بعد ذلك أظهر التوبة والانتقال عن مذهبه»[1].

تفيد هذه الرواية أن الأشعري قبل خلعه الاعتزال لم يكن يجيد التصنيف، وأحيانا يعجز عن تقرير حججه، ودفع خصومه، وذكر ابن عساكر أن هذه الحالة كانت في الأشعري ابتداء، لا بعد أن هدي إلى المذهب الحق، فتصانيفه بعد الاعتزال مستحسنة مهذبة، وتواليفه وعباراته مستجادة مستصوبة[2].

وقد استمسك عبد الرحمن بدوي برواية العسكري، ليثبت أن الأشعري لم يكن يحسن التأليف رأسا بعد توبته من الاعتزال[3].

والذي أراه، أن الأشعري رحمه الله كان يجيد التأليف وهو على الاعتزال بدليل كتبه التي ألفها للمعتزلة، ومنها كتاب لم يؤلف لهم مثله، قال عنه في "العمد": «وألفنا كتابا كبيرا في الصفات...نقضنا فيه كتابا كنا ألفناه قديما فيها على تصحيح مذهب المعتزلة، لم يؤلف لهم كتاب مثله»[4].

---

1- نفسه، ص:91.

2- نفسه، ص: 92.

3- "مذاهب الإسلاميين: المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية" لعبد الرحمن بدوي، ص:525 وما بعدها، دار العلم للملايين، بيروت، 1997م.

4- "تبيين كذب المفتري"، ص: 131.

لكن ما تفسير انقطاع قلمه، أو إتيانـــه بكلام غير مرضي، أو حتى ظهـــور الخصم عليه؟ فإن هذا مستغرب من رجل تمرس على أدلة المعتزلة ومسائلهم، وناظر وحاجج أربعين سنة.

إن هذه اللحظة التي يروي عنها العسكري، كان فيها أبو الحسن الأشعري يعيش حالة شك وتردد تجاه مذهبه الاعتزالي، حيث أخذت الحيرة تتسرب إلى فكره، وأصبح ينقطع بين يدي خصومه، وقدر أبي الحسن الأشعري أن يتبع الحق حيث كان، لذا كثرت أسئلته لشيوخه من المعتزلـــة دون أن يجد جوابا شافيا، قـــال ابن عساكر بإسنـــاد: «إن الشيخ أبا الحسن لما تبحر في كلام الاعتزال، وبلغ غاية، كان يورد الأسئلة على أستاذيه، ولا يجد فيها جوابا شافيا، فتحير في ذلك»[1].

فلما كثرت أسئلة الأشعري بحثا عن الحق دون أن يجد جوابا، انحدر يقينه في مذهبه الاعتزالي إلى مرتبة الشك، فتكافأت عنده الأدلة، و لم يترجح عنده حق على باطل، وهذا أمر بديهي، لأنه من المستحيل أن يهدم بنية فكرية أسسها عقل قضى في الاعتزال قرابة أربعين سنة، في خمسة عشر يوما التي هي مدة اعتكافه قبل خروجه إلى الناس معلنا توبته، قلت ويهدمها ببنية مغايرة ناضجة، لها أسسها وقواعدها، لذلك قال -كما سبقت الإشارة إليه -«يا رسول الله كيف أدع مذهبا تصورت مسائله، وعرفت أدلته منذ ثلاثين سنة»، فكان أن اعتصم الأشعري بالكتاب والسنة كأساسين متينين للهروب من حيرة قابضة على صدره، مزعزعة لعقيدته، حكى ابن عساكر عن الأشعري أنه قال: «وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من العقائد، فقمت وصليت ركعتين، وسألت الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم، ونمت فرأيت رسول الله ﷺ في المنام، فشكوت إليه بعض ما بي من الأمر، فقال رسول الله ﷺ: عليك بسنتي، فانتبهت وعارضت مسائل

1- نفسه، ص: 38.

الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار فأثبتته، ونبذت ما سواه ورائي ظهريا»[1]، وقد ذكر ابن عساكر روايات أخرى، تثبت أن الأشعري في هذا الإبان انكب على دراسة الحديث وتفسير القرآن.

إن حالة الشك والحيرة هذه التي انتابت أبا الحسن الأشعري، ترجح بقوة أن الطريقة التي سينخلع بها من الاعتزال، لن يسيطر فيها المنهج العقلي، بقدر ما سيتمسك فيها بالنص القرآني والحديثي، ومن أجل ذلك فإنا نرى أن كتاب "الإبانة" هو الأقرب للتعبير عن هذه الفترة، فيكون أول مصنفاته، ولا يجب أن يُفهم من هذا أن الأشعري لم ينظر في "الإبانة" بأدلة العقول، بل كان العقل حاضرا وإن كانت الأولوية للأدلة النقلية.

ومن الأدلة كذلك على أن "الإبانة" أول ما كتبه الأشعري، أن القارئ لمقدمة "الإبانة" يحس من نفسه أنها إعلان عقيدة، وأن الرجل يعلن عقيدته لأول مرة في مقابلة عقائد مخالفة، لذلك قال الأشعري: «فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها؛ التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقوله أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»[2].

ولا معنى لسؤال السائل عن عقيدة الأشعري المقابلة لعقيدة المعتزلة وسائر الفرق، إذا كان مطلعا على سائر كتبه، كاللمع وغيره، وكلها تبطل مذهب وأصول المعتزلة والقدرية والجهمية وغيرهم، وتبين عن مذهب الأشعري وديانته، فثبت بذلك أن الأشعري يعلن عقيدته الثائرة على الاعتزال، والمبطلة لمذهب سائر الفرق المخالفة من خلال السائل المفترض لأول مرة، وقد وعد بتوضيحها شيئا شيئا، وبابا بابا.

---

1- نفسه، ص:39.

2- "الإبانة عن أصول الديانة" لأبي الحسن الأشعري، ج:20/2، تحقيق فوقية حسين محمود، دار الأنصار، طبعة: الأولى: 1977م.

وإذا تبين مما سبق أن "الإبانة" أول ما كتبه الأشعري، ثم ألف بعدها "اللمع"، فإنه لا يجب النظر إلى "الإبانة" على أنها مرحلة مباينة لمذهب الأشعري الكلامي، وإنما يجب وضع "الإبانة" في سياقها الذي حتم على الأشعري إخراجها على الصورة التي هي عليه منهجا ومضمونا، لذلك لا نستغرب عدم تضمن "الإبانة" لمسائل كانت ستحتم عليه التوسع في استعمال الدلالة العقلية، لتقصي شبه المعتزلة، كمسألة حدث العالم، وهي من أهم المسائل الكلامية، وكذلك مسألة الكسب وغيرهما.

## ثانيا – العقلي بين "اللمع" و"الإبانة"

يذهب كثير من الباحثين إلى أن كتاب "اللمع" يعبر عن قمة النزعة العقلية لأبي الحسن الأشعري، والمتمثلة في تقصي الأدلة العقلية والتوسع فيها، ومن ثم فهو مقياس لنضج مذهبه، وتجدهم كذلك يعملون على تقزيم حضور العقل في "الإبانة" إلى حد يجعل الهوة سحيقة بين الكتابين، وهذا مدخل يسهل معه جعل أحد الكتابين انقلابا على الآخر، أو ربما التشكيك في نسبة كتاب "الإبانة" إلى مؤلفه.

فهل يمكن القول إن "الإبانة" في وقت تأليفها قد أخرجت الأشعري من زمرة المتكلمين؟ وإلى أي حد يمكن القول إن "اللمع" يعطينا صورة دقيقة وحقيقية عن أقصى ما وصل إليه الاتجاه العقلاني لأبي الحسن الأشعري؟

إن الذي يجب أن يستحضره القارئ لمؤلفات الأشعري رحمه الله، أن من أصول مذهبه وقواعده أن العقل لا يستقل بنفسه دون النقل، ولا يتوهم متوهم أنه يجعل النقل تابعا للعقل، ولا هذا الأخير حاكما على النقل، يقول رحمه الله: «إنه لم تخل دلالة العقل من دلالة السمع في جميع الأحوال، وإن دلالة العقل لو تُوهم انفرادها من السمع، لصح أن يستدل بها على ما هي دلالة عليه من أحكام الحدث، والقدم في الموجودات، وترتيب أحكام معانيها، وما يجب أن تكون عليها في أنفسها لأنفسها أو لمعان، إلى سائر ما يتعلق بها من نحو ذلك»[1].

---

1- "مقالات الأشعري" لابن فورك، ص: 30، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى: 2005.

ومن أجل ذلك، فإن إعمـــال الأشعري للدلالة النقلية في "الإبانة" أكثر من الدلالة العقلية وعكس ذلك في "اللمع"، لا يجب أن ينظر إليه على أنه انقلاب جذري في الفكر والمنهج، بقدر ما يقتضيه ذلك من وضع الإبانة في سياقهـــا كمحطة وقف فيهـــا الأشعري مع الـــذات، بعد أن فر لتوه من ربقة الاعتزال، فضمّن "الإبانـــة" أسلم ما كان يراه حينها.

وهذا التحول عند أبي الحسن من العناية بالأدلة النقلية في "الإبانة"، إلى العناية بالأدلة العقلية في "اللمع"، له ما يبرره -كما سبقت الإشارة إليه- فالرجل عندما تكافأت عنده الأدلة العقلية، و لم يترجح بعضها على بعض، مر بفترة شك عصيبة، فاعتصم بالكتاب والسنة، وقدمهما في الاستدلال على الأدلة العقلية، التي لم تنضج بعد، كما لم تنضج أصولها وقواعدها، ولذلك ترك تقصي الشبه العقلية للمعتزلة إلى حين، وهذا ما حدا بالبعض إلى اعتبار "الإبانة" مجرد إعلان عقيدة، لأن تقريره لمسائلها لم يشف الغليل، و لم يقص الشبه.

وإن كان هذا الرأي الأخير مقبولا إلى حد ما، فإنه لا يجب أن يحجب عنا مسألة مهمة، وهي أن ذلك الحيز الذي استعمل فيه الأشعري الدلالة العقلية في "الإبانة" -على صغر حجمه- يكشف عن منهج المتكلمين، فقد استعمل قياس الغائب على الشاهد، والسبر والتقسيم، وقاعدة تساوي المثلين في الحكم، والإلزامات العقلية، بل واستعمل قياسات منطقية في إثبات رؤية الله تعالى.

وللتدليل على حضور ملامح المنهج الكلامي في "الإبانة"، وأنه غير مناقض لمنهج الأشعري العقلي في "اللمع"، نأخذ مسألة مشتركة في الكتابين، وهي مسألة رؤية الله تعالى، ونعقد مقارنة بين المنهجين.

### أ ــ الاستدلال العقلي على الرؤية في "الإبانة"

- دليل الوجود: وتقريره قول الأشعري: «ومما يدل على رؤية الله تعالى بالأبصار، أنه ليس موجود إلا وجائز أن يريناه الله -عز وجل-، وإنما لا يجوز أن يرى المعدوم، فلما كان الله -عز وجل- موجودا مثبتا، كان غير مستحيل أن يرينا نفسه عز وجل»[1].

اعتمد الأشعري في هذا الدليل على أن المصحح لكون المرئي مرئيا **وجوده**، وهو مسلك اعتمده جل الأشاعرة من بعده، كالباقلاني والجويني...

- قياس منطقي مؤسس على أن الله تعالى يرى الأشياء[2]، فقال: «...الله تعالى يرى الأشياء، وإذا كان للأشياء رائيا، فلا يرى الأشياء من لا يرى نفسه، وإذا كان لنفسه رائيا، فجائز أن يرينا نفسه»، وربط هذا القياس بقياس آخر منطقي على شاكلة القياس الشرطي المتصل -وكأنه أحس باعتراض معترض، لأن ما ذكره غير مسلم به- فقال: «وذلك أن من لا يعلم نفسه لا يعلم شيئا، فلما كان الله -عز وجل- عالما بالأشياء، كان عالما بنفسه»، فساوى الأشعري بين الرؤية والعلم في حكم الجواز، فمن أنكر جواز رؤية الله تعالى بالأبصار، أنكر أن يكون الله تعالى رائيا أو عالما.

- الاستدلال بالقياس على أن تجويز الرؤية ليس فيه إثبات حدث المرئي، أو تشبيه له، أو انقلاب حقيقته، يقول رحمه الله: «وذلك أن الرؤية لا تؤثر في المرئي، لأن رؤية الرائي تقوم به، فإذا كان هذا هكذا، وكانت الرؤية غير مؤثرة في المرئي، لم توجب تشبيها ولا انقلابا عن حقيقة، و لم يستحل على الله -عز وجل- أن يري عباده المؤمنين نفسه في جنانه»[3].

---

1- "الإبانة"، ج:2/ 51- 52.

2- نفسه، ج: 2/ 52.

3- نفسه، ج: 2/ 55.

## ب ـ الاستدلال العقلي على الرؤية في "اللمع"

استدل الأشعري على جواز رؤية الله تعالى عقلا بقياس الغائب على الشاهد، وهو الذي نبه عليه في "الإبانة"، وحاصله أن تجويز الرؤية لا يقتضي استحالة في ذات القديم، ولا شيئا مما لا يجوز في حقه تعالى، إذ ليس في جواز الرؤية إثبات حدث المرئي، ولا حدوث معنى فيه، وهذا في الشاهد والغائب، وليس في إثباتها كذلك تشبيه الباري تعالى، ولا تجنيسه، ولا قلبه عن حقيقته، وليس فيها تجويره، ولا تظليمه، ولا تكذيبه، فلما لم يكن في إثبات الرؤية شيء من ذلك مما لا يجوز في حقه تعالى، لم تكن مستحيلة، فلزم القول بالجواز.[1]

والحق أن الأشعري رحمه الله لم يستدل في "اللمع" بغير هذا الدليل -وإن توسع في بسطه-، في حين نجده في "الإبانة" نوّع الأدلة العقلية مع إيجاز العبارة، فكانت الدلالة العقلية في "الإبانة" على جواز الرؤية أقوى منها في "اللمع"، خصوصا إذا علمنا أن الدليل الذي اقتصر عليه في "اللمع" منازع فيه، بل وقال فيه الآمدي: «وهذه الحجة ضعيفة جدا»[2].

هذا ولترسخ تصور مسبق عند كثير من الباحثين، من أن كتاب "الإبانة" كتاب عمدته النقل، فإنهم يصرفون أذهانهم عن تدبر ما فيه من أدلة العقل، ولذلك لا نعدم أن نجد أحدهم يقول وهو يحاول توضيح رأي الأشعري في رؤية الله تعالى بالأبصار: «وقد اهتم الأشعري بهذه المسألة اهتماما خاصا، فتناولها من ناحية أدلة السمع في "الإبانة"، ومن ناحية أدلة العقل، أو من باب القياس على حد تعبيره في "اللمع"»[3].

وبيّن ما في هذا الكلام من مجانبة الصواب، وما فيه من إخفاء حضور الأدلة العقلية التي تكشف عن منهج كلامي لا يخرج الرجل من زمرة المتكلمين.

---

1- "اللمع"، ص: 61-68.

2- "أبكار الأفكار" للآمدي، تحقيق أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق مصر،الطبعة الأولى: 2004م، ج:517/1.

3- "مذاهب الإسلاميين: المعتزلة والأشاعرة..." لعبد الرحمن بدوي، ص: 548.

وفي المقابل نجد البعض يصور كتاب "اللمع" على أنه عنوان نضج فكر أبي الحسن الأشعري، ومغالاته في العقلانية.

وكثيرا ما كنت أتساءل عن مدى دقة هذا الرأي، خصوصا عند قراءة "اللمع"، ومقارنته بما يحكيه ابن فورك عن منهج أبي الحسن وآرائه في كتابه "مجرد مقالات الأشعري"، وكذا ثبت مؤلفات الأشعري في "العمد"، ثم ما يلبث أن يزداد هذا الشك، عندما استحضر أن الأشعري أكد أنه توخى في تأليف "اللمع" الاختصار والإجمال والإيجاز، وكذلك عندما أطالع مطاعن خصوم الأشعري عليه في "اللمع"، من أنه لم يعمل الدلالة العقلية في كثير من المسائل.

ومن أجل ذلك كله رأيت أن أثبت أن كتاب "اللمع" لا يمثل قمة النبوغ العقلي لأبي الحسن الأشعري.

لقد توسع الأشعري رحمه الله في إعمال الأدلة العقلية للرد على طوائف الفلاسفة، والمعتزلة وغيرهم من العقلانيين، فحاجهم بسلاحهم، سلاح العقل، وأودع ذلك كله في كتب مطولات، ككتاب "الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات"، وهو أكبر كتب الأشعري، والذي نقض فيه كتابا كان قد ألفه قديما في ظل الاعتزال، يصحح مذهب المعتزلة في الصفات[1]، وكذلك كتاب "الفصول" الذي ألفه في الرد على "الملحدين والخارجين عن الملة، كالفلاسفة والطبائعيين والدهريين، وأهل التشبيه، والقائلين بقدم الدهر على اختلاف مقالاتهم وأنواع مذاهبهم، ثم رد فيه على البراهمة واليهود والنصارى والمجوس، وهو كتاب كبير يشتمل على اثني عشر كتابا، أول كتاب إثبات النظر وحجة العقل، والرد على من أنكر ذلك، ثم ذكر علل الملحدين والدهريين مما احتجوا بها في قدم العالم، وتكلم عليها، واستوفى ما ذكره ابن الراوندي في كتابه المعروف بكتاب التاج، وهو الذي نصر فيه القول بقدم العالم[2].

1- "تبيين كذب المفتري..." لابن عساكر، ص: 131.

2- نفسه، ص: 129.

لا شك أنه لو استطعنا العثور على هذين الكتابين لأمكننا الاطلاع على الصورة العقلية الحقيقية للأشعري، فقد خصص الأشعري أكبر كتبه لمعالجة مسألة الصفات فقط، وحصر الرد فيها على فرقة المعتزلة، فلا بد أن يكون قد عمل على تتبع شبههم العقلية شبهة شبهة، كما يظهر من الكتاب الثاني أنه اهتم بالعقل، والرد على العقلانيين، وتطرق إلى مسائل أغفلها في "اللمع"؛ كإثبات النظر وحجة العقل، واستيفاء الرد على أدلة القائلين بقدم العالم، وهو ما لم يفعله في "اللمع" إذ اكتفى في الاستدلال على حدوث العالم بدليل تطور النطفة، مما جعل الفلاسفة والطبائعيين ينتقدونه في هذا الكتاب، ويعتبرون استدلاله قاصرا، الشيء الذي دفع الجويني إلى عقد فصل في كتابه "الشامل" للرد على هؤلاء، وبيان أن غرض الأشعري كان التنبيه على الدليل بإجمال، لأنه في معرض اختصار، أما التفصيل فقد حوته مطولاته، قال الجويني رحمه الله: «اعلموا -وفقكم الله- أن أهل البدع والأهواء تولعوا بالفحص والتنقير على "اللمع"، ثم طروا باستفراغ كنه الجهد في ذكر المطاعن على فصول الكتاب، و لم يتعرضوا للمبسوطات من مصنفات شيخنا، علما منهم بأن المبسوط من كلامه ينطوي على استيعاب جوانب الكلام، والتقصي عن الشبه»[1].

ثم بين الجويني أن الأشعري لم يرد التوسع في استعمال الحجج العقلية، وقال: إن «كل محقق يعلم أن المختصرات من المصنفات لا تحتمل من البسط واستغراق جوانب الكلام ما تشتمل عليه المبسوطات، وأقصى ما يمكن في المختصرات، ذكر العبارات الوجيزة، المنبهة على المقاصد، مع إيثار الاختصار، وتجنب الإكثار»[2].

ومسألة الاختصار وإجمال الدليل هذه التي ذكرها الجويني، واضحة في قول الأشعري في أول "اللمع": «...فإنك سألتني أن أصنف لك كتابا **مختصرا**، أبين فيه جملا توضح الحق وتدمغ الباطل»[3]، وقال في آخره: «وقد قلنا في الأبواب التي تكلمنا عليها قولا

1- "الشامل" للجويني، ص: 245، تحقيق علي سامي النشار وجماعة، منشأة المعارف -الإسكندرية- 1969.

2- نفسه، ص: 246.

3- "اللمع"، ص: 17.

وجيزا»[1]، وقال في ثبت كتبه: «وألفنا كتابا لطيفا، سميناه كتاب "اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع"»[2].

وإضافة إلى ما ذكرناه من إغفال الأشعري لبعض القضايا العقدية المهمة في "اللمع"، وعدم استيعاب الحديث في أخرى، وتقصي شبهها بالأدلة العقلية؛ كحدث العالم وصفات الباري تعالى، فإننا نلاحظ إسهابا في الحديث عن مسألتي الكسب والاستطاعة، حيث شكلتا أكثر من ثلث الكتاب، لهذا فإنا نرى أن "اللمع" ألف في وقت احتدم فيه الجدل حول مسألة خلق الأفعال.

وهذا كله يؤكد أن الصورة العقلية الحقيقية لأبي الحسن الأشعري، لا يمكن أن يعبر عنها كتاب "اللمع"، ولا يمكن اختزالها فيه، وستظل فعلا حبيسة مؤلفاته التي لم تصل إلينا، هذه المؤلفات التي كان بعضها عزيز الوجود حتى في حياته، يقول ابن فورك: «...وقد ذكر (أي الأشعري) في كتاب التفسير خلاف ذلك...وهذا غير معروف عند أصحابه لعزة وجود هذا الكتاب عند أكثرهم، وبعضهم لقلة عنايتهم بتدبره»[3].

## ثالثا - فكر أبي الحسن الأشعري فكر مراجعة وتصحيح، وتأصيل وتفريع

رأينا سابقا أن كتاب "الإبانة" هو الأقرب والأنسب لتجسيد خلع الأشعري ربقة الاعتزال، والثورة عليه، وأنه لا يعدو أن يكون أكثر من وقفة للأشعري مع ذاته، اعتصم فيها بالقرآن والسنة وما عنّ له حينها من أدلة العقل، للتخلص من الشك والتردد اللذين لحقا أدلته العقلية الاعتزالية، قبل أن يشرع في هدم بنيانها من القواعد، وتقرير أصوله العقلية الجديدة وتنقيحها، على وفق ما دل عليه النص القرآني والحديثي.

---

1- نفسه، ص: 136.

2- "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر، ص: 130.

3- "مقالات الأشعري" لابن فورك، ص: 169.

ومن أجل ذلك فـ"الإبانة" بداية فكر الأشعري ومنطلقه بعد تبرئه من الاعتزال، وحلقة متصلة بما سيأتي بعده من بسط المذهب وشرحه بأدلة العقول، وكل من يرى في "الإبانة" مرحلة مستقلة تناقض "اللمع" فمتجوّز، إذ ما من رأي عقدي في "الإبانة" قال بخلافه في "اللمع"، عدا قوله في الإيمان، فإنه قال في "الإبانة" هو «قول وعمل، يزيد وينقص»، وقال في "اللمع" هو: «التصديق بالله»[1].

وأيضا لا يمكن مناقضة "الإبانة" لـ "اللمع" والقول إنهما مرحلتان مستقلتان، بالاعتماد على بعض الآراء العقدية في "الإبانة"، كإثبات الصفات الخبرية من وجه ويد واستواء وغيرها بلا كيف ولا تشبيه، لأن الأشعري لم يتطرق إليها في اللمع أصلا، مع تصريحه بتنزيه الذات الإلهية عن التشبيه والتجسيم.

وهب أنه أولها في "اللمع"، فإنما هو رأي عدل عنه في إطار المراجعة والتصحيح.

إن فكر أبي الحسن الأشعري لا يجب النظر إليه على أنه فكر ثوري انقلابي، وتقسيمه إلى مراحل متباينة لا صلة بينها، وإنما هو فكر موحد متناسق، يتسم بالتفريع والتأصيل، والمراجعة والتصحيح، وهذا لعمري من سمات الفكر الحي والعلماء المجددين، الذين لا يركنون إلى الجمود والتقليد، وتجدهم في رحلة دائمة سعيا وراء الحق، وإذا عرفوه لا يستكبرون.

ولذلك، فبعد أن أعلن الأشعري للناس عقيدته في "الإبانة"، والتي هي عقيدة أهل السنة والجماعة، أخذ في بسطها وشرحها، ووضع أصولها وقواعدها، وبيّن منهجه في تقريرها، وفرع قضاياها بناء على ما يرد من شبهات الفرق المخالفة، وألف في ذلك كتبا عديدة، مختصرات ومطولات.

وهذا البسط، وزيادة الشرح للمذهب، وتفريع مسائله لتقصي شبه المخالفين، لابد وأن تتخلله وقفات للمراجعة والتصحيح، ولا شك أن الأشعري كان يقوم بذلك طلبا للحق،

1- انظر "الإبانة" ج: 2 /27، و"اللمع" ص: 123.

وحسما لبعض المسائل التي ترد عليها إشكالات، فيثبت ما تتأكد له صحته، ويعدل عما يستبين له بطلانه.

ولا أدل على هذا الرأي من كثرة المسائل التي اختلفت فيها أقواله، بناء على قاعدة المراجعة والتصحيح، وحسب القـــارئ أن يلقي نظرة على كتاب "مقالات الأشعري" لابن فورك، حتى تتبين له قوة حضور هذه القاعدة في فكر أبي الحسن الأشعري.

ولا شك أن قاعدة المراجعة والتصحيح، من أهم مميزات فكر الأشعري رحمه الله، وهي التي جعلته فكرا له القدرة على التجديد، وأكسبته الواقعية، وساهمت في انتشار المذهب وتلقيه بالقبول.

ثم إن كثرة تفريع المسائل العقدية، وتتبعها بالأدلة العقلية، لما يقتضيه مقام الدفاع عن العقيدة، قد يوقع المنافح عن المذهب في مخالفة لقواعده وأصوله، فكانت مراجعة الأشعري لأدلته، وتقويمه لمذهبه، ضرورة تفرض نفسها، حتى يتمكن المذهب من تحصين نفسه في مواجهة شبه خصومه.

ولقد كان ابن فورك رحمه الله أكثر من وعى أهمية هذه القاعدة في فكر الأشعري، فكان إذا وجد رأيين متعارضين، يرجح أحدهما بناء على أصول الأشعري وقواعده.

وفيما يلي نسوق مثالا من "المقالات" يدلل على استيعاب أصحاب الأشعري لهذه القاعدة، وأنهم يستحضرونها أثناء قراءتهم لفكره الكلامي.

يقول ابن فورك: «...وكذلك اختلف جوابه في خلوها (أي القدرة) عن العلم في اكتساب الفعل المحكم بها، فقال في بعض كتبه إن ذلك سائغ، ولو وجدت القدرة على الفعل المحكم مع عدم الفعل من القادر عليه لم ينكر، ووجد فعله محكما، وهو ما ذكره في كتاب "اللمع"، في قوله: ولو وجدت قدرة الحياكة مع عدم الإحسان لها، لوجدت مع قدرتها لا محالة، وذكر في النقض على أصول الجبائي أن ذلك محال، فإنه إذا كان مكتسبا

لفعل محكم، فلابد أن يكون عالما به، قادرا عليه، وهذا الأولى والأثبت في النظر، والأشبه بأصوله وقواعده»[1].

نرى أن ابن فورك رجح قول الأشعري الثاني، لأن من أصوله أن يثبت صفة العلم لله بما في العالم من الصنائع المحكمة، فلو جاز أن يصدر الفعل المحكم من غير العالم، لانتقض دليله في إثبات صفة العلم.

ملاك القول إن فكر أبي الحسن الأشعري، ليس فكرا متقلبا مترددا كما يزعم البعض من خصوم المتكلمين، الذين يدعون أنهم لا يثبتون على حال، مذبذبين في عقيدتهم، وإنما هو فكر حي متجدد، يجدد نفسه بحسب ما يقتضيه الواقع، والدفاع عن العقيدة، وإن كل محاولة لتقسيمه إلى مراحل متناقضة، هي إساءة إليه وطمس لمعالمه، فـــ"الإبانة" محطة لتحديد الثوابت، وما بعدها تحصين لهذه الثوابت بالأصول والقواعد العقلية، في وجه فرق مغالية في العقلانية، كل ذلك مصحوب بنقد ذاتي لتصحيح ما يمكن تصحيحه، وتقويم ما يمكن تقويمه، وليس ذلك بقادح في الفكر، بل يكسبه روحا مجددة، وقابلية للاستمرار والتكيف مع الواقع.

## ثبت بالمراجع والمصادر


- الأشعري أبو الحسن، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق حموده غرابة، مطبعة مصر، 1955م.
- الأشعري أبو الحسن، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، الطبعة الأولى، 1977م.
- الآمدي أبو الحسن، أبكار الأفكار، تحقيق أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق مصر، الطبعة الأولى، 2004م.


1- "مقالات الأشعري" لابن فورك، ص: 95

- بدوي عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميين: المعتزلـــة، الأشاعـــرة، الإسماعيلية، القرامطـــة، النصيريـــة"، دار العلم للملايين، بيروت، 1997م.
- ابن عساكر علي بن الحسن، تبيين كذب المفتري ، نشر: حسام الدين القدسي، مطبعة التوفيق – دمشق-1947م.
- ابن فورك محمد بن الحسن، مقالات الأشعري، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2005م.
- الجويني أبو المعالي، الشامل، تحقيق علي سامي النشار وجماعة، منشأة المعارف، الإسكندرية: 1969م.